

## الجانب القبيح للرياضة الجميلة - ملخص

استغلال العمال الأجانب في أحد  
مواقع بطولة كأس العالم لكرة  
القدم في قطر عام 2022



منظمة العفو  
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2016

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW  
United Kingdom  
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016

رقم الوثيقة: MDE 22/3741/2016

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: قطر، الدوحة - 31 يناير/كانون الثاني 2016: منظر عام للرافعات ومعدات البناء خلال أعمال التشييد والتطوير في استاد خليفة الدولي في مجمع "أسباير زون" في العاصمة القطرية الدوحة، وهو أحد المواقع التي ستقام عليها مباريات المجموعات ثم مباريات الأدوار النهائية في بطولة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022. © Matthew Ashton - AMA / Getty Images

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو  
الدولية

## ملخص

"حياتي هنا أشبه بسجن. فالعمل شاق، ونحن نعمل ساعات طويلة تحت الشمس الحارقة. وعندما اشتكيت في البداية من وضعي، بعد وقت قصير من وصولي إلى قطر، قال المدير "بإمكانك أن تشكو إذا أردت، ولكن ستكون هناك عواقب. أما إذا أردت أن تبقى في قطر، فعليك أن تلتزم الصمت وتواصل العمل". وها أنا الآن مُجبر على أن أبقى في قطر وأن أواصل العمل".

ديباك، عامل تعدين يعمل في "استاد خليفة الدولي"، وهو أحد المواقع التي سُنِّقَم عليها بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022، متحدثاً في مايو/أيار 2015.

في عام 2010، قرر "الاتحاد الدولي لكرة القدم" (الفيفا) اختيار دولة قطر في الخليج لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022. ومنذ ذلك الحين، عكفت قطر على تنفيذ مشاريع إنشائية ضخمة لبناء عدد من الملاعب وغيرها من منشآت البنية الأساسية اللازمة لاستضافة البطولة. ومن بين هذه المشروعات تطوير مكثف لاستاد خليفة الدولي، وهو أحد المواقع الرياضية الرئيسية في قطر. ويقع استاد خليفة في مجمع "أسباير زون"، وتُعرف أيضاً باسم "المدينة الرياضية"، وهي عبارة عن منطقة عامة تضم عدداً من الملاعب والمنشآت الرياضية.

وفي عام 2015، تعرّفت منظمة العفو الدولية على ما يزيد عن 100 من العمال الأجانب العاملين في استاد خليفة، ممن يتعرضون لانتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي الشركات التي يعملون لديها. كما توصلت المنظمة إلى أن العمال الأجانب، الذين يشاركون في أعمال التشجير وتصميم الحدائق الخارجية في المناطق الخضراء المحيطة باستاد خليفة في مجمع "أسباير زون"، يتعرضون لانتهاك حقوق العمل على أيدي صاحب العمل.

ويشكّل العمال الأجانب، والذين ينحدرون أساساً من بلدان جنوب آسيا، ما يزيد عن 90 بالمئة من قوة العمل في قطر. ويعمل هؤلاء الرجال والنساء الذين جاءوا إلى قطر بحثاً عن وظائف في ظل نظام "كفالة" يتيح لأصحاب الأعمال أن يتحكموا إلى حد بعيد في حياة أولئك العمال. ويتعيّن على كل عامل أجنبي في قطر أن يكون له "كفيل"،

وهو في الوقت نفسه صاحب العمل. ويحتاج العامل الأجنبي إلى الحصول على إذن من صاحب العمل إذا ما أراد الانتقال إلى عمل آخر أو مغادرة البلاد. وإذا ما قرر الكفيل إلغاء كفالته لعامل أجنبي، فمن الممكن أن يتعرض هذا العامل للترحيل في أي وقت، دون أن يكون أمامه أي سبيل للتعن في إجراء ترحيله. ويُعد العمال الأجانب فريسة سهلة للاستغلال، لأن كثيراً منهم يضطرون إلى استدانة قروض هائلة حتى يتسنى لهم تغطية نفقات انتقالهم إلى قطر، كما إن لهم عائلات في بلادهم تعتمد في معيشتها على ما يتقاضونه من أجور.

وقد حظي استغلال العمال الأجانب في قطر، ولاسيما العمال في قطاع البناء، بتغطية واسعة من جانب جماعات حقوق الإنسان والمجموعات النقابية ووسائل الإعلام العالمية، وخاصةً منذ عام 2010. ومن بين المشاكل الأكثر تواتراً التي يواجهها العمال الأجانب: الخداع في شروط التوظيف، حيث يتلقى العامل الأجنبي وعوداً بَرّاقة من شركات توريد العمالة في بلده الأصلية بشروط عمل أفضل كثيراً من تلك التي تُقدم له لدى وصوله إلى قطر؛ وقيام صاحب العمل بإجبار العامل على العيش في ظروف مزرية؛ واحتفاظ صاحب العمل بجواز سفر العامل والامتناع عن منحه تأشيرة الخروج (كفالة الخروج) والتي يلزم الحصول عليها لمغادرة قطر؛ والتأخر في دفع الأجور أو عدم دفعها إطلاقاً؛ وإحجام صاحب العمل عن منح العامل وثائق الهوية الواجبة، مما يجعله عُرضةً للقبض عليه. وفي حالات متطرفة، ولكنها لا تمثل استثناءً، يتعرض العامل الأجنبي للعمل القسري بالسخرة.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية بحثاً عن مشروع تطوير استاد خليفة وعن مجمع "أسباير زون" من فبراير/شباط 2015 إلى فبراير/شباط 2016. وقام باحثون من المنظمة بزيارة قطر ثلاث مرات، وأجروا مقابلات مع ما مجموعه 234 عاملاً يعملون في شركات مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات. وزار الباحثون معسكرات العمال التي يعيش فيها هؤلاء العمال، واطلعوا على الوثائق المتاحة للعامة بخصوص تلك المشاريع، والتقوا مع ممثلين للهيئة المسؤولة عن منشآت بطولة كأس العالم في قطر، وهي "اللجنة العليا للمشاريع والإرث"، كما تبادلوا مراسلات مع بعض الشركات المسؤولة عن المشروعات المتعلقة باستاد خليفة الدولي ومجمع "أسباير زون".

## الشركات والهيئات المسؤولة عن مشروعات استاد خليفة ومجمع "أسباير زون"

تُنفذ الأعمال في جميع المواقع الخاصة ببطولة كأس العالم في قطر تحت رعاية "اللجنة العليا للمشاريع والإرث" (اللجنة العليا)، وهي هيئة شكلتها حكومة قطر للإشراف على منشآت بطولة كأس العالم. وتتولى العمل في تطوير استاد خليفة سلسلة من الشركات المتعاقدة التي تخضع في النهاية لإشراف طرف واحد، وهو "مؤسسة أسباير زون"، والتي تعمل، فيما يتعلق بمشروع تطوير استاد خليفة، باعتبارها من شركاء "اللجنة العليا". وقد أنشئت "مؤسسة أسباير زون" بموجب مرسوم أميري في عام 2008، بهدف جعل قطر مركزاً عالمياً للأحداث الرياضية المتميزة. وقد حددت "مؤسسة أسباير زون" متعاقداً رئيسياً لمشروع استاد خليفة، وهو عبارة عن تحالف يضم "شركة مدماك للمقاولات القطرية"، وهي شركة قطرية للأعمال الإنشائية، وشركة "سيكس كونستركت"، وهي الفرع المحلي لشركة "بيسيكس" البلجيكية.

ويتولى تحالف شركتي "مدماك" و"سيكس كونستركت" الإشراف العام على الأعمال في مشروع استاد خليفة، بينما تم التعاقد مع شركات أخرى لتنفيذ أعمال معينة من عملية التطوير. ومن بين هذه الشركات شركة "إيفرسينداي قطر"، وهي الفرع المحلي لشركة "إيفرسينداي" الماليزية. وفيما يتعلق بالعمل في مشروع استاد خليفة، استعانت شركة "إيفرسينداي" باثنتين على الأقل من شركات استقدام العمال، وهما شركة "سفن هيلز" وشركة "بلو باي". وشركات استقدام العمالة هي شركات صغيرة، حيث يقوم كفيل بجلب عدد من العمال الأجانب إلى قطر، ثم

يؤرّدهم للعمل في شركات أخرى. وبوجه عام، لا تشارك شركات استقدام العمالة بنفسها في مشاريع تجارية محددة، حيث يقتصر عملها بالأساس على استقدام العمال وتوريدهم لشركات أخرى.

وفي عام 2014، وضعت "اللجنة العليا" معايير رعاية العمال في جميع مواقع كأس العالم". وتدرج هذه المعايير في العقود التي تُمنح للشركات العاملة في المواقع التي ستقام عليها بطولة كأس العالم. وتغطي هذه المعايير جميع المسائل الأساسية المتعلقة بالعمل، والتي وُثِّقت باعتبارها مشاكل في قطر، بما في ذلك المعايير الأخلاقية للتوظيف، ودفع الأجور في مواعيدها، وحظر العمل القسري بالسخرة حظراً كاملاً. كما تغطي القوانين القطرية كثيراً من هذه المسائل. ويحظر القانون القطري، على وجه الخصوص، احتفاظ أصحاب الأعمال بجوازات سفر العمال، والتأخر في دفع الأجور، والخداع في شروط التوظيف.

وتتولى "شركة نخيل لزراعة وتصميم الحدائق الخارجية- نخيل لاندسكيبس" ("شركة نخيل")، وهي شركة قطرية، الأشغال في المناطق الخضراء في مجمع "أسباير زون". وتُعتبر مؤسسة "أسباير لوجيستكس"، وهي جزء من "مؤسسة أسباير زون"، الجهة المسؤولة عن هذا المشروع. ولا يُعد تشجير وتصميم الحدائق الخارجية في المناطق الخضراء من مجمع "أسباير زون" جزءاً من المشروع الرسمي لبطولة كأس العالم.

## انتهاكات حقوق الإنسان في مشروعات استاد خليفة ومجمع "أسباير زون"

قال جميع العمال الذين التقى بهم باحثو منظمة العفو الدولية إنهم استدانوا لدفع الرسوم المتعلقة بتوظيفهم، وهي رسوم تُدفع عادةً لشركات توظيف العمالة في بلدانهم الأصلية. ويحظر القانون القطري تحصيل رسوم للتوظيف من العمال الأجانب، إلا إن هذا الأمر منتشر على نطاق واسع.

وقال كثير من العمال الأجانب الذين تحدثوا مع باحثي منظمة العفو الدولية إنهم وجدوا، لدى وصولهم إلى قطر، أن شروط عملهم وأوضاعه تختلف عن تلك التي وعدتهم بها شركات توظيف العمالة في بلدانهم الأصلية. وكان الشكل الأساسي للخداع، الذي ذكره العمال، فيما يتعلق بالأجر. ومن بين 234 عاملاً أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، ذكر 228 أنهم علموا، لدى وصولهم إلى قطر، أن أجورهم ستكون أقل من تلك التي وعدتهم بها شركات التوظيف في بلدانهم. ويُذكر أن ممارسات الخداع في شروط التوظيف من شأنها أن تجعل العامل الأجنبي أكثر عُرضةً للتجار به بغرض استغلاله في العمل أو إجباره على العمل بالسخرة.

ولما كان هؤلاء العمال قد دفعوا رسوماً، بل واستدانوا في كثير من الأحيان، من أجل الذهاب إلى قطر، فإنهم يشعرون بأنه لا يوجد خيار أمامهم سوى قبول الأجور الأقل، بالرغم من أن ذلك يضع كثيرين منهم في ظروف بالغة الصعوبة، لأنهم يعانون أشد المعاناة من أجل سداد القروض التي استدانوها معتمدين على دخول أقل من تلك التي توقعوها.

ولم تتخذ أية شركة من الشركات التي اتصلت بها منظمة العفو الدولية أي إجراء لمعالجة هذه المشكلة. وقد ذكرت "شركة نخيل" لمنظمة العفو الدولية أنها صُدمت من المعلومات المتعلقة بهذا الأمر وأنها ستتخذ الإجراءات اللازمة. ومع ذلك، ذكر بعض العمال العاملين لدى "شركة نخيل" أنهم أخبروا مديريهم بأن أجورهم أقل من تلك التي وعدوا بها، ولكنه تجاهل الأمر. وذكر أحد العمال أن أحد المدراء في "شركة نخيل" قال له: "الوعد التي تلقيتها في بنغلاديش ليست مشكلتي".

وعندما التقت منظمة العفو الدولية للمرة الأولى بالعمال العاملين في مشروعات تطوير استاد خليفة وتشجير وتصميم الحدائق الخارجية في مجمع "أسباير زون" في عام 2015، كانوا يعيشون في ظروف مزرية في معسكرات للعمال، حيث الغرف مكتظة ولا توجد بها مرافق تُذكر. وفي إحدى الحالات، كان الطريق الرئيسي المؤدي للمعسكر غارقاً بسبب قصور في مرافق الصرف الصحي، وكانت تفوح منه رائحة مخلفات الصرف الصحي. وكانت جميع أماكن السكن مخالفةً بشكل صريح للقانون القطري وللمعايير رعاية العمال التي وضعتها "اللجنة العليا".

ويُذكر أن بعض العمال الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية قد نقلوا لاحقاً إلى مساكن أفضل، ومن بينهم عمال لدى شركة "إيفرسينداي"، نقلوا في منتصف عام 2015. وقد مُنحت شركة "إيفرسينداي" عقد الأشغال في استاد خليفة في أغسطس/آب 2014، إلا إن تحالف شركتي "مدماك" و"سيكس كونستركت" لم يتفقد معسكر العمال الخاص بشركة "إيفرسينداي" إلا في يناير/كانون الثاني 2015، وقد اكتشف أن الأوضاع التي أُجبر العمال الأجانب على العيش فيها هي أوضاع دون المستوى. وقد أُعيد تسكين من كانوا يعملون مباشرةً لدى شركة "إيفرسينداي"، أما العمال الذين يعملون لدى شركات استقدام العمالة التي استعانت بها شركة "إيفرسينداي"، فلم يتم نقلهم إلى مساكن أخرى. وفي فبراير/شباط 2016، كان هؤلاء العمال، الذين أحضرتهم شركة "إيفرسينداي" للعمل في موقع استاد خليفة في الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الأول 2014 ويونيو/حزيران 2015، لا يزالون يعيشون في الظروف المروّعة نفسها اعتباراً من فبراير/شباط 2016.

كما يعيش العمال الذين يعملون لدى "شركة نخيل" في مشروع التشجير وتصميم الحدائق الخارجية في المناطق الخضراء من مجمع "أسباير زون" في مساكن دون المستوى في معسكرات للعمال. وفي نهاية عام 2015، نقلت "شركة نخيل" عمالها إلى مساكن جديدة.

وقد ذكر السواد الأعظم من العمال الأجانب الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية أن أصحاب الأعمال قد صادروا منهم جوازات سفرهم واحتفظوا بها، مما يشكل مخالفةً للقانون القطري. ومن شأن الاحتفاظ بجواز سفر العامل أن يمنعه من ممارسة حقه في مغادرة البلاد وأن يجعله أكثر عرضةً للعمل بالسخرة. وقد أعادت بعض الشركات جوازات السفر إلى عمالها في وقت لاحق، ولكن هذا لم يحدث، فيما يبدو، إلا بعدما بعثت منظمة العفو الدولية برسائل إلى الشركات.

وقالت شركة "إيفرسينداي" إن العمال قد وقّعوا على إقرار يجيز للشركة أن تحتفظ بجوازات السفر. وليس هذا تفسيراً مُرضياً. فالقانون لا ينص على أن من حق صاحب العمل الاحتفاظ بجوازات سفر العمال تحت أي ظرف من الظروف، كما إن العمال قد لا يكونون في وضع يتيح لهم أن يرفضوا التوقيع على مثل ذلك الإقرار. ولم تقدم "شركة نخيل" أي تفسير لاحتفاظها بجوازات سفر العاملين لديها، ولكنها ذكرت أن الجوازات قد أُعيدت لهم.

وتحدث بعض العاملين في استاد خليفة لمنظمة العفو الدولية عن عدم انتظام دفع الأجور والتأخر في دفعها، وهو الأمر الذي يُعد مصدر قلق شديد لهم، حيث إن معظمهم محمّلون بديون باهظة يتعين عليهم ردها. فعلى سبيل المثال، قال بعض العمال لدى شركة "سفن هيلز" لاستقدام العمالة إنهم يتسلمون أجورهم متأخرةً عدة شهور عن موعدها. وذكروا أنهم لم يحصلوا على أجورهم في الشهور الثلاثة أو الأربعة الأولى من وصولهم إلى قطر.

وبالرغم من أنهم بدأوا يتلقون أجورهم شهرياً في وقت لاحق، فقد ظلت هناك على الدوام مستحقات متأخرة تعادل أجور عدة أشهر. وهذا الأسلوب يبعث على القلق الشديد، لأنه يُستخدم، على ما يبدو، كأسلوب للتهديد في بعض

الحالات، حيث يُقال للعمال إنهم إذا لم يواصلوا العمل فلن يحصلوا على مستحققاتهم المتأخرة. ويُعد التأخر في دفع الأجور وعدم دفع المستحقات المتأخرة انتهاكاً لقوانين العمل، ولاسيما الحق في الحصول على أجرٍ عادلٍ ومُرضٍ.

وقال 88 من العمال لمنظمة العفو الدولية إنهم حُرموا من الحق في مغادرة قطر. فعلى سبيل المثال، كان سبعة عمال من نيبال موظفين لدى شركة "سفن هيلز" ولكنهم يعملون لصالح شركة "إيفرسينداي" في مشروع استاد خليفة، وأرادوا العودة إلى بلدهم للاطمئنان على عائلاتهم بعد الزلزالين اللذين ضربا نيبال في إبريل/نيسان ومايو/أيار 2015، ولكن شركة "سفن هيلز" رفضت السماح لهم بالسفر. وتحدث هؤلاء العمال لمنظمة العفو الدولية عن شعورهم باليأس لأنهم لا يعرفون ما إذا كان أهلهم قد ماتوا أم ما زالوا على قيد الحياة، ولا يستطيعون في الوقت نفسه العودة إلى بلدهم للاطمئنان عليهم. وقد حدث هذا بينما كان هؤلاء يعملون لصالح شركة "إيفرسينداي" في مشروع استاد خليفة. وقد أثارت منظمة العفو الدولية حالات أولئك العمال مع شركة "إيفرسينداي"، ولكن الشركة لم ترد.

وقد توصلت منظمة العفو الدولية إلى أدلة على أن بعض العمال في استاد خليفة تعرضوا للعمل بالسخرة، فيما يبدو. وكان هؤلاء العمال يعملون لدى شركة "سفن هيلز" لاستقدام العمالة. ومما يفاقم من مخاطر التعرض للعمل بالسخرة أن شروط التوظيف لا تكون واضحةً بالنسبة لكثيرٍ من العمال الأجانب، كما إنهم قد يتعرضون لاستبدال عقود العمل أو الحصول على أجور أقل من تلك التي وُعدوا بها. ومن بين العقوبات التي يستخدمها مدراء بعض الشركات لإجبار العامل على العمل التهديد بعدم دفع الأجور، أو الترحيل من البلاد، أو عدم السماح للعامل بمغادرة قطر، وذلك بامتناع صاحب العمل عن منح العامل تأشيرة الخروج. وقد روى أحد العمال ما حدث معه، فقال: "ذهبتُ إلى مقر الشركة وقلت للمدير إنني أريد العودة إلى بلدي لأن راتبي يتأخر دائماً. فصرخ المدير في وجهي قائلاً: "استمر في العمل والإ فلن تغادر أبداً". كما هدد المدير بأنه إذا لم يواصل العامل عمله، فإن الشركة لن تدفع له الأجور المتأخرة المستحقة له. وقال عامل آخر في مشروع استاد خليفة لمنظمة العفو الدولية: "أنا فني كهربائي، ووافقتُ على أن أقوم بأعمال الكهرباء، ولكن حين أتيتُ إلى قطر أسندوا لي أعمال الكهرباء خلال الشهرين الأولين فقط. وبعد ذلك، قالوا إنه يتعين عليّ أن أقوم بأعمال الجِدادة". وبعد أن اشتكى هذا العامل مع آخرين إلى أحد المدراء، قال له المدير: "يجب عليك أن تواصل العمل ما بين شهر وثلاثة شهور أخرى، وأن تقبل أي شيء يُعطى لك. أما إذا لم تعمل، فلن تحصل على أي أجر، ولن تسترد جواز سفرك".

وترى منظمة العفو الدولية أن وجود نظام تأشيرة الخروج في شكله الحالي يُعد انتهاكاً للحق في حرية التنقل. وعندما يستخدم أصحاب الأعمال سلطاتهم بموجب هذا النظام في منع عمال أجانب من مغادرة قطر، فإنهم يتحملون المسؤولية عن انتهاك حق العمال في حرية التنقل.

كما تحدث العمال الأجانب العاملون في مشروع استاد خليفة عن عدد من المشاكل الأخرى، ومن بينها عدم الحصول على تصاريح إقامة، وهو الأمر الذي يعني أنهم معرضون لخطر القبض عليهم وترحيلهم. وتقع مسؤولية مباشرة الإجراءات مع السلطات لاستخراج هذه التصاريح على عاتق أصحاب الأعمال. وعندما أثارت منظمة العفو الدولية مسألة عدم منح تصاريح الإقامة مع الشركات الرئيسية والشركات المتعاقدة، كانت الشركات تنكر وجود المشكلة أو تُحجم عن الرد عليها.

## تقاعس الشركات عن العناية الواجبة خلال سلسلة التعاقدات بأكملها

تقضي المعايير الدولية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بأنه يجب على جميع الشركات أن تحترم حقوق الإنسان جميعها، بما في ذلك حقوق العمل. ويرد هذا بوضوح في "المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" ("المبادئ التوجيهية")، وهي مجموعة من المعايير المتفق عليها دولياً اعتمدها مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة. ولا تقتصر مسؤولية احترام حقوق الإنسان على أنشطة الشركة نفسها فحسب، بل تمتد أيضاً إلى علاقات الشركة، بما في ذلك علاقاتها مع الأطراف المتعاقدة من الباطن. وتشير "المبادئ التوجيهية" إلى أن "أنشطة" الشركة تشمل الأعمال والامتثال عن الأعمال.

ويتعيّن على الشركات، من أجل الوفاء بمسؤولية احترام حقوق الإنسان، أن تضع إجراءاتٍ للعناية الواجبة بحقوق الإنسان بما يكفل التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بعملياتها، ومنع وقوعها، والتخفيف من أثرها، ومعالجتها إذا لزم الأمر. وفيما يتعلق بقطاع البناء في قطر، فإن الشركات تتحمل المسؤولية عن معاملة الرجال والنساء الذين يعملون مباشرةً لديها، ولكنها يجب أن تعمل أيضاً من منطلق العناية الواجبة على ضمان عدم انتهاك حقوق العاملين لدى الشركات التي تتعاقد معها من الباطن.

وقد وقعت ممارسات الاستغلال التي وثّقتها منظمة العفو الدولية في سياق أعمال شركتي "إيفرسينداي" و"نخيل".

ففي حالة شركة "إيفرسينداي"، انتهكت الشركة حقوق العمال الموظفين لديها مباشرةً، عن طريق تسكينهم في معسكر للعمال يتسم بالاحتفاظ والقدارة، فضلاً عن الاحتفاظ بجوازات سفرهم. وقد عُولجت هذه الانتهاكات لاحقاً. كما تقاعست شركة "إيفرسينداي" عن ممارسة العناية الواجبة فيما يتعلق بالعمال القادمين من شركات استخدام العمال التي استعانت بها. وتتحمل شركة "إيفرسينداي" المسؤولية عن إحضار شركات، من الواضح أنها لا تلتزم "بمعايير رعاية العمال"، إلى أحد مواقع بطولة كأس العالم. ومما يثير القلق على وجه الخصوص أن شركة "إيفرسينداي" لم ترد على أدلة تثبت أن بعض العمال الأجانب تعرضوا للعمل بالسخرة أثناء عملهم لدى الشركة في مشروع استاد خليفة.

وإذا كانت تلك الانتهاكات قد وقعت في موقع تحت الإشراف المباشر لشركة "إيفرسينداي"، فإن تحالف شركتي "مدماك" و"سيكس كونستركت"، وهو المتعاقد الرئيسي، يتحمل المسؤولية بشكل عام عن الموقع الخاص ببطولة كأس العالم. وبالرغم من أن "معايير رعاية العمال" تقتضي من الطرف المتعاقد الرئيسي أن يضمن التزام الشركات المتعاقدة معه من الباطن بما نصت عليه المعايير، فإن تحالف شركتي "مدماك" و"سيكس كونستركت" لم يتفقد الأوضاع التي يعيش فيها عمال شركة "إيفرسينداي" إلا بعد شهور من الموافقة على العقد معها. ولم يكن تحالف شركتي "مدماك" و"سيكس كونستركت" يعي بأن عمال شركة "إيفرسينداي" يعملون في مشروع استاد خليفة حتى أثارت منظمة العفو الدولية هذا الموضوع مع الشركة. وفي معرض الرد على الأدلة التي تثبت أن بعض العمال تعرضوا للخداع في شروط التوظيف وللتأخر في دفع أجورهم، قال تحالف شركتي "مدماك" و"سيكس كونستركت" إنه طلب من الشركات المتعاقدة أن تقدم تقارير عن هذه المسألة. وقد قدّمت منظمة العفو الدولية أدلةً على أن بعض العمال لدى شركات استخدام العمالة قد تعرضوا للعمل بالسخرة، كما قدّمت بصفة خاصة أدلةً على أن السلطات المنوطة لأصحاب الأعمال بموجب نظام "الكفالة" في منع العمال من مغادرة قطر أو ترحيلهم قد استُخدمت لتهديد العمال، وبالرغم من ذلك لم يرد تحالف شركتي "مدماك" و"سيكس كونستركت" على هذه المسألة.



أما "شركة نخيل" فقد تقاعست عن تسكين العمال لديها في مساكن لائقة حتى أواخر عام 2015، كما تقاعست عن العمل بالعناية الواجبة فيما يتعلق بتوظيف العمال الأجانب. وتعمل "شركة نخيل" في قطر منذ 18 عاماً. ويتفشى فيها أسلوب الخداع في التوظيف على نطاق واسع. وقد ذكرت "شركة نخيل" لمنظمة العفو الدولية أنها لم تعلم بهذه المشكلة إلا في عام 2015، وهذا يمثل استخفافاً شديداً بحقوق العمال الأجانب الذين توظفهم لديها. وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 102 من العاملين لدى "شركة نخيل"، ومن بينهم 99 يعملون في مجمع "أسباير زون"، والأرجح أن التقاعس عن فحص أشكال الخداع في شروط التوظيف يمثل مشكلة دائمة تؤثر على جميع العمال الأجانب.

وقالت "مؤسسة أسباير زون"، وهي الطرف الأول المسؤول عن استاد خليفة والمناطق الخضراء في مجمع "أسباير زون"، إنها تنفي وقوع أية انتهاكات، ولكنها مع ذلك أمرت بإجراء تحقيق. ومضت المؤسسة قائلة: "تجدر الإشارة إلى أن تحقيقاتنا الأولية لم تبين وقوع مخالفات واسعة النطاق للمعايير [المتعلقة برعاية العمال]". ولا يتسق هذا القول مع حقائق الأمور. فبعض المشاكل التي وثقتها منظمة العفو الدولية، والتي لا بد وأن "مؤسسة أسباير زون" كانت على دراية بها في أي تحقيق جدي، تمثل مخالفات منظمة لبنود "معايير رعاية العمال" وللقانون القطري. ومن بين هذه المشاكل قيام اثنتين من الشركات الأساسية المتعاقدة، وهما شركة "إيفرسينداي" و"شركة نخيل"، بتسكين العمال الأجانب لديهما في مساكن دون المستوى، بالإضافة إلى الاحتفاظ بجوازات سفر العمال.

## مسؤولية حكومة قطر

تتحمل حكومة قطر، في نهاية المطاف، المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في البلاد. وكما سبقت الإشارة، فإن نظام "الكفالة" الساري في قطر يُعد في صميم معظم أنواع استغلال العمل. ويمنح نظام "الكفالة" أصحاب الأعمال سلطات واسعة على العمال الأجانب الذين يستخدمونهم. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2015، صادق أمير قطر على القانون رقم 21 لسنة 2015، والذي حل محل قانون الكفالة لسنة 2009. وسوف يبدأ سريان القانون الجديد في ديسمبر/كانون الأول 2016. وينص القانون الجديد على إنشاء نظام يمكن للعامل الأجنبي بمقتضاه أن يطعن في قرار الكفيل بالامتناع عن منحه تأشيرة الخروج لمغادرة البلاد. كما يزيد القانون من إشراف الدولة على الإجراءات التي ينتقل بموجبها العامل الأجنبي إلى وظيفة أخرى أو يغادر قطر. ومع ذلك، فما زال يتعين على العامل الأجنبي أن يحصل على موافقة كفيله إذا ما أراد الانتقال إلى وظيفة أخرى أو مغادرة البلاد. كما إن العمال الأجانب لا يزالون أكثر عرضة للمخاطر، بسبب تقاعس السلطات بشكل مستمر عن فرض القوانين القائمة التي تحمي حقوق العمال.

وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فإن جميع العمال الذين وثقت حالاتهم في التقرير الحالي لم يتقدموا بشكاوى إلى السلطات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها. وقد عرضت منظمة العفو الدولية على الحكومة القطرية الانتهاكات في استاد خليفة وفي مجمع "أسباير زون"، وذلك من خلال مكاتبات. ولم يتطرق رد الحكومة إلى أي من الانتهاكات المحددة، بالرغم من أن بعض الحالات تنطوي على مخالفات للقوانين القطرية.

وإذا كان أغلب العمال في قطر لا يجدون ما يستندون إليه سوى الإطار القانوني القائم الذي يُطبق على نحو ضعيف، فإن أولئك الذين يعملون في مواقع بطولة كأس العالم من المفترض أن تشملهم "معايير رعاية العمال" الصادرة عن "اللجنة العليا للمشاريع والإرث". وقد أبدت "اللجنة العليا" على الدوام التزامها بضمان احترام وحماية حقوق العمال في مواقع بطولة كأس العالم. وبالإضافة إلى وضع "معايير رعاية العمال"، فقد التقى مسؤولو "اللجنة العليا" مع ممثلي منظمة العفو الدولية وغيرها من جماعات حقوق الإنسان، وسعت إلى التعرف

على الآراء بشأن المعايير وتطبيقها، وراجعت مدى التقدم، ونشرت بيانات بصفة منتظمة. كما دأبت "اللجنة العليا" على الرد على أنباء الانتهاكات.

ومع ذلك، فهناك بعض المشاكل الجوهرية في منهج "اللجنة العليا" بخصوص مراقبة "معايير رعاية العمال" وفرضها، وهو الأمر الذي تبرهن الانتهاكات التي اكتُشفت في مشروع استاد خليفة. فأولاً، بالرغم من أن المفترض أن تُطبق "معايير رعاية العمال" على جميع الشركات والعمال في المشروعات المتعلقة ببطولة كأس العالم، فقد ركزت "اللجنة العليا" على الالتزام بالمعايير من جانب الشركات الرئيسية المتعاقدة. وهذا النهج يتجاهل الأدلة التي تثبت أن حقوق العمال الأجانب تتعرض عموماً لمخاطر أكبر إذا كانوا يعملون لدى شركات أصغر متعاقدة من الباطن أو لدى شركات استقدام العمالة. وقد لُوْحظ أن من أبشع الانتهاكات التي وثقتها منظمة العفو الدولية قد ارتكبت من جانب شركات لاستقدام العمالة لم يكن لدى "اللجنة العليا" أي علم بأنها تشارك في المشروع.

وثانياً، تعتمد إجراءات "اللجنة العليا" بدرجة كبيرة على التقارير التي تقدمها الشركات نفسها. وهذا النهج لا يكفي للتعرف على انتهاكات حقوق العمل ومنعها ومعالجتها. وتبين خبرة منظمة العفو الدولية أن الشركات التي تُقدم على انتهاك الحقوق هي نفسها التي تلجأ على الأرجح إلى التلاعب في التقارير التي تقدمها. وفي حالة مشروع استاد خليفة، لا يبدو أن التقارير الذاتية من الشركات قد نجحت في التعرف على مشكلات جسيمة.

وأخيراً، فقد انصب اهتمام "اللجنة العليا" بالأساس على مستوى مساكن العمال. وبالرغم من أهمية هذا الأمر، فهناك مسائل أخرى خطيرة لم تلق اهتماماً كافياً، ومن بينها الخداع في شروط التوظيف، ودفع أجور العمال متأخرة عن موعدها عدة شهور، بالإضافة إلى العمل القسري بالسخرة.

## الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)

إذا كانت "اللجنة العليا" قد أبدت التزامها بضمان حقوق العمال الأجانب العاملين في مشروعات كأس العالم في قطر، فإنه لا يمكن أن يُقال الشيء نفسه عن "الفيفا". فقد أوضح ملف الترشيح المُقدم من قطر لتنظيم بطولة كأس العالم أن هناك حاجة لأعمال بناء كبرى من أجل الإعداد للبطولة، بما في ذلك تطوير استاد خليفة. وعندما قرر "الفيفا"، في عام 2010، منح قطر حق استضافة كأس العالم للعام 2022، فقد كان يعلم، أو كان من الواجب أن يعلم، أن معظم أعمال البناء في قطر يتولى تنفيذها عمال أجانب، وأن العمال الأجانب يتعرضون لاستغلال العمل بشكل جسيم ومنظم. ومع ذلك، لم يتخذ "الفيفا" أية إجراءات تكفل أن أولئك العمال الذين سيبنون منشآت البنية الأساسية المتعلقة ببطولة كأس العالم لن يتعرضوا للاستغلال.

وقد قدّمت منظمة العفو الدولية إلى "الفيفا" أدلة على انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها العمال الأجانب العاملون في مشروع استاد خليفة. إلا إن "الفيفا" لم يتطرق إلى أي من الانتهاكات المحددة، ولم يقترح أن تتخذ المنظمة أية إجراءات لمعالجتها. وبدلاً من ذلك، أشار "الفيفا" إلى بعض الخطوات التي اتخذتها "اللجنة العليا".

فقد قال "الفيفا"، في معرض وصف منهجه الحالي بخصوص العناية الواجبة، إنه عقد "اجتماعات أولية وقام بزيارات تفقدية لمواقع البناء. وشكّل "الفيفا" الفريق العامل المعني بالاستدامة في بطولة كأس العالم للعام 2022... وعُقد الاجتماع الأول في نوفمبر/تشرين الثاني 2015". (التشديد مُضاف). كما أبلغ "الفيفا" منظمة العفو الدولية بأنه "يقوم بصياغة معايير العناية الواجبة بحقوق الإنسان". إلا إن "الفيفا" لم يقدم أي تفسير

للسبب الذي جعله يستغرق خمس سنوات لوضع معايير العناية الواجبة، بالنظر إلى أن قطر حصلت على حق تنظيم بطولة كأس العالم في عام 2010.

وقد خلصت منظمة العفو الدولية، بوجه عام، إلى أن رد "الفيفا" لم يُظهر أي التزام أصيل بضمان عدم انتهاك حقوق العمال الأجانب العاملين في مواقع بطولة كأس العالم.

ولما كان "الفيفا" قد منح قطر حق تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022، فإنه يتعين عليه أن يتخذ إجراءات قوية ومتواصلة فيما يتعلق بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان، بحيث تتصدى للمخاطر المحددة والآثار الفعلية على حقوق الأفراد. وتبين الأدلة المقدمة أن هذا الأمر لا يحدث. وهذا التقاعس المستمر من جانب "الفيفا" عن اتخاذ أي إجراء يُذكر بشأن مسألة استغلال العمال يعني أن آلاف العمال الأجانب العاملين في مواقع بناء المنشآت الخاصة بكأس العالم عُرضة لخطر الاستغلال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشجعي كرة القدم الذين سيسافرون إلى قطر لمشاهدة مباريات البطولة سوف يقيمون في فنادق، ويتناولون الطعام في مطاعم، ويباشرون أعمالاً وأنشطة في مرافق الخدمات الأخرى التي يعمل فيها عمال أجانب. ومن ثم، يتعين على "الفيفا" أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الأوسع للحقوق الإنسانية للعمال الأجانب في قطر ضمن معاييرها المتعلقة بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان.

وقد قدّمت منظمة العفو الدولية عدداً من التوصيات المفصلة إلى حكومة قطر، وإلى "اللجنة العليا للمشاريع والإرث"، وإلى الشركات العاملة في مشروعات استاد خليفة ومجمع "أسباير زون"، وإلى "الفيفا".

وما برحت المنظمة تدعو السلطات القطرية إلى إلغاء النظام الذي يتيح لصاحب العمل أن يتحكم فيما إذا كان يمكن للعامل أن يغادر قطر، وأن تكفل لكل عامل أجنبي الحق في تغيير وظيفته دون اشتراط الحصول على إذن من الكفيل. وفضلاً عن ذلك، يجب على السلطات القطرية أن تزيد بشكل ملحوظ من قدرتها على اكتشاف ومعالجة المخالفات لقوانين العمل في البلاد.

ويتعيّن على "اللجنة العليا" أن تراجع نهجها في مراقبة "معايير رعاية العمال" وتطبيقها لكي تضمن مراقبة الشركات المتعاقدة الأصغر حجماً، باعتبار ذلك أمراً مُلحاً. كما ينبغي على "اللجنة العليا" أن تتبع منهجاً يقوم على التحقيق بصورة أكبر، وذلك لتحديد مخالفات "معايير رعاية العمال". وبصفة خاصة، تدعو منظمة العفو الدولية "اللجنة العليا" إلى متابعة حالتي شركة "سفن هيلز" وشركة "بلو باي".

وتلعب "مؤسسة أسباير زون" دوراً رئيسياً في الارتقاء بالرياضة في قطر. إلا إن موقفها الحالي، إزاء انتهاك حقوق العمال الأجانب العاملين في مشروعات تشرف عليها المؤسسة، يتسم بالضعف. ويتعيّن على المؤسسة أن تضع إطاراً قوياً للعناية الواجبة يكفل التعرف على المخاطر التي تتهدد حقوق الإنسان والتصدي لها.

وقد قدّمت منظمة العفو الدولية توصيات تفصيلية إلى الشركات العاملة في تطوير استاد خليفة وفي أعمال التشجير وتصميم الحدائق الخارجية في مجمع "أسباير زون"، وذلك فيما يتعلق بكل انتهاك محدد تم توثيقه. وقد تقاعست جميع الشركات عن ممارسة العناية الواجبة على نحو فعال فيما يخص حقوق العمال الأجانب. كما أهابت منظمة العفو الدولية بالشركات أن تتخذ إجراءات لمعالجة الانتهاكات على نحو يحترم حقوق العمال وكرامتهم. ويجب على جميع الشركات أن تعالج مسألة الخداع في عملية التوظيف، وذلك بالمشاركة مباشرة في هذه العملية مع وكالات التوظيف التي تستعين بها، حيث إنه لم يعد كافياً مطالبة وكالات التوظيف بأن تقدم تقارير ذاتية.

وأخيراً، فإن منظمة العفو الدولية تطالب "الفيفا" بإجراء تغيير جوهري في طريقة تعامله مع حقوق العمال الأجانب العاملين في مواقع بطولة كأس العالم في قطر. وبالنظر إلى تقاعس "الفيفا" عن ممارسة العناية الواجبة على مدى أكثر من خمس سنوات، فإنه يجب عليه الآن أن يضمن أن الإجراءات التي يطبقها ملائمة للغرض وأنها سوف تحمي حقوق العمال. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على "الفيفا" أن يعمل بشكل قوي ومستمر على إشراك حكومة قطر في الدعوة إلى إنهاء تحكم صاحب العمل في حق العامل الأجنبي في مغادرة قطر. أما إذا تقاعس "الفيفا" عن القيام بذلك، فمن المرجح أن كل من سيزور قطر لمشاهدة مباريات كأس العالم لكرة القدم للعام 2022، رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً، سوف يصادف مباشرةً أينما ذهب، في الفنادق والمواقع الرياضية والمتاجر، عمالاً أجانب انتهكت حقوقهم الإنسانية.

- 13 الجانب القبيح للرياضة الجميلة  
استغلال العمال الأجانب في أحد مواقع بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر عام 2022

## الجانب القبيح للرياضة الجميلة

### استغلال العمال الأجانب في أحد مواقع بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر عام 2022

يتعرض العمال الأجانب العاملون في استاد خليفة الدولي والمناطق المحيطة بمجمع "أسباير زون"، وهو أحد المواقع الرئيسية التي ستقام عليها بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022، لأشكال شتى من الاستغلال، من بينها: رسوم التوظيف الباهظة، التي يُضطر معها كثير من العمال إلى الاستدانة؛ والوعود الكاذبة بشأن أجر العامل وطبيعة العمل المعروض عليه؛ والاحتفاظ بجوازات سفر العمال؛ والمسكن المكتظ التي تتسم بالقذارة؛ وتهديد العمال إذا تقدموا بشكاوى عن أوضاعهم. كما تعرض البعض للعمل بالسخرة.

وتُعد الانتهاكات التي يوثقها التقرير الحالي محصلةً لأنواع متعددة من التقاعس: حيث تقاعست الشركات والهيئات المنوط بها إعداد مواقع البطولة عن وضع معايير كافية للعناية الواجبة تكفل التعرف على مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطتها. وقد حسنت بعض الشركات من أوضاع المساكن التي تُقدم للعمال الأجانب، إلا إنها لم تبذل جهداً يُذكر لمعالجة بواعت القلق الأخرى، مثل الاستغلال في شروط التوظيف والعمل القسري.

وقد أبدت "اللجنة العليا للمشاريع والإرث"، وهي الهيئة المسؤولة عن إعداد منشآت البطولة، التزاماً بحقوق العمال، ولكن "معايير رعاية العمال" التي وضعتها لم توفر الحماية للعمال الأجانب العاملين في استاد خليفة. ولم تسفر إصلاحات قوانين العمل، التي وعدت بها السلطات القطرية، عن تحسينات تُذكر، مما جعل العمال الأجانب فريسةً للانتهاكات. أما "الاتحاد الدولي لكرة القدم"، فلم يأخذ حقوق الإنسان في الحسبان قبل اتخاذ قراره بمنح قطر حق تنظيم بطولة كأس العالم. وبعد اختيار قطر، لم يتخذ الاتحاد إجراءات ملموسة للتصدي لمخاطر انتهاكات حقوق العمل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في مواقع بطولة كأس العالم.

وما لم يتم إجراء إصلاح جذري لنظام "الكفالة" المعمول به في قطر، وما لم تحترم جميع الأطراف المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فسوف تُقام بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022 على أساس من استغلال قوة العمل.

### منظمة العفو الدولية

International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW

[www.amnesty.org/ar](http://www.amnesty.org/ar)



## منظمة العفو الدولية